TD/B/COM.1/EM.4/L.1
5 November 1997
ARABIC

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة في السلع والخدمات،
والسلع الأساسية

اجتماع الخبراء المعني بالآثار التجارية
والاستثمارية لمعايير الإدارة البيئية،
ولا سيما المعيار ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية
للتوحيد القياسي (ISO 14000)، على
البلدان النامية

جنيف، ٢٩-٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
البند ٣ من جدول الأعمال

الآثار التجارية والاستثمارية التي يحتمل أن
تحدثها معايير الإدارة البيئية، ولا سيما
المعيار ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي،
على البلدان النامية، والفرص والحاجات في
هذا السياق

توصيات اعتمدها اجتماع الخبراء

ركز اجتماع الخبراء المعني "بالآثار التجارية والاستثمارية التي يحتمل أن تحدثها معايير الإدارة البيئية، ولا سيما المعيار ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، على البلدان النامية، والفرص والحاجات في هذا السياق"، الذي اجتمع في جنيف في الفترة من ٢١ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، في أعماله على بحث المعايير الدولية لنظم الإدارة البيئية، وخاصة المعيار ايزو ١٤٠٠١ (ISO 14001) وآثاره التجارية والاستثمارية على البلدان النامية. واعتمد اجتماع الخبراء، في جلسته الختامية المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، التوصيات التالية المتعلقة بالبند ٣ من جدول أعماله:

١- رأى المشتركون أن معايير نظم الإدارة البيئية يمكن أن تكون أداة مفيدة في تعزيز الأداء البيئي لمنظمة ما وتخفيض التكاليف عن طريق الاستخدام الأفضل للموارد. ولاحظ الخبراء، من ناحية أخرى، أن المعيار ايزو ١٤٠٠١ (ISO 14001) لم يعتمد إلا مؤخرا (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦) وأن الأمر يتطلب المزيد من التحليل والخبرة لفهم آثاره فهما كاملا. وهناك حاجة أيضا لتقاسم الخبرات مع البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي ما زالت تفتقر بوجه عام إلى الوعي بالمعايير ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي والفهم لها.

٢- وأوصى الخبراء بأن يكون هناك تكامل بين المعايير الطوعية لنظم الإدارة البيئية والتدابير التنظيمية. وساد توافق في الآراء بوجود أن يصبح المعيار ايزو ١٤٠٠١ (ISO 14001) معياراً ملزماً.

٣- وسلّم الخبراء بأهمية المساهمة الممكنة أن تقدمها المعايير الدولية عموماً لتيسير التجارة الدولية وعملية تنمية البلدان النامية. كما سلّموا أيضاً بأهمية تعزيز تمثيل البلدان النامية ومشاركتها الفعالة في عمل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي عموماً، بما في ذلك المشاركة في الجهود المفضية إلى تنقيح معايير نظم الإدارة البيئية للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي في عام ١٩٩٩. وهذا يتطلب مساعدة مالية وتقنية وتنسيقاً أفضل على الصعيد الوطني بين الهيئات المعنية بتوحيد المقاييس، والحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة. ولعل من الجدير أيضاً أن تقوم المنظمة الدولية للتوحيد القياسي باستعراض عملياتها الداخلية لتسهيل التمثيل الأعرض والمشاركة الفعالة للبلدان النامية.

٤- وأقر الخبراء بأن المعايير الطوعية، بما فيها المعيار ايزو ١٤٠٠١ (ISO 14001) يمكن أن تترتب عليه آثار تجارية وخاصة بالنسبة لصادرات البلدان النامية. وعلى حين أن التقيد بالمعيار ايزو ١٤٠٠١ (ISO 14001) يمكن بعض الشركات من تقوية المراكز السوقية التي تحتلها، إلا أن هذا المعيار قد يكون بمثابة الحاجز في وجه التجارة بالنسبة للشركات التي تجد أن من الصعب أو المكلف التقيد بهذا المعيار. وفي هذا الصدد، أوصى الخبراء بوجود إيلاء الاهتمام المناسب لقضايا التنفيذ الوطنية فضلاً عن التعاون الدولي لتسهيل تنفيذ معايير الإدارة البيئية في البلدان النامية.

٥- ثم إن الضغوط التي تمارس على موردي البلدان النامية من أجل إثبات الحصول على شهادة ايزو ١٤٠٠١ (ISO 14001) يمكن أن يوجد حواجز في وجه التجارة و/أو تغض من شأن الأهداف البيئية التي ترمي إليها معايير الإدارة البيئية. ويتعين على الشركات في البلدان النامية أن ترسي تعاوناً داعماً مع مورديها في البلدان النامية في مجال تنفيذ معايير الإدارة البيئية. ويمكن للشركات عبر الوطنية أن تلعب دوراً مهماً في هذا السياق.

٦- وشدد الخبراء على وجوب أن تكون عملية إصدار الشهادات والإجازة منصفة ودقيقة لصيانة موثوقية شهادة ايزو ١٤٠٠١ (ISO 14001). ويتوجب مساعدة البلدان النامية على تنمية الهياكل الأساسية اللازمة لتيسر التوحيد على صعيد التقييم وإصدار الشهادات والإجازة. وينبغي لها، في هذا الصدد، اتباع المعايير والأدلة الدولية ذات الصلة بالموضوع. وشدد اجتماع الخبراء على الدور المهم للاعتراف الدولي. كما تم التشديد على الحاجة لوضع نظام بإصدار الشهادات والإجازة معترف به دولياً وجرى في هذا السياق إبراز العمل الذي تقوم به هيئة تقييم وإقرار نظم الجودة ومحفل التصديق الدولي. وتنبغي مساعدة البلدان النامية في تحديد إمكانيات زيادة قسطها في الأسواق المحلية والدولية لهيئات إصدار الشهادات والخبراء بطرق منها التعاون بين الجنوب والجنوب.

٧- وسلّم الخبراء بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء قد تواجه قيودا كبيرة في وضع واستبقاء نظم للإدارة البيئية. وشددوا على ضرورة إيجاد حوافز إيجابية بما في ذلك المساعدة التقنية. وشدد الخبراء أيضا على أهمية التعاون بين الشركات الكبرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبالمثل، من شأن التعاون بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولا سيما المشاريع العاملة في نفس القطاع ونفس المنطقة الجغرافية أن يساعد على خفض تكاليف تنفيذ نظم الإدارة البيئية.

٨- وتواجه الحكومات في البلدان النامية خيارات متعددة فيما يتعلق بالسياسة العامة في سياق المعايير المتصلة بنظم الإدارة البيئية، مثل ما إذا كان ينبغي اعتماد نهج المشروع الرائد أو تقاسم جزء من كلفة تنفيذ نظم الإدارة البيئية مع القطاع الخاص. وسلّم الخبراء أيضا بأن بوسع الحكومات أن تلعب دورا مهما في توفير بيئة تمكّن من تنفيذ نظم الإدارة البيئية ولا سيما في البلدان النامية، عن طريق أمور منها استحداث ما يلزم من بنى تحتية وتشريعات، وتوفير الحوافز المناسبة.

٩- وعيّن الخبراء عددا من احتياجات البلدان النامية فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني لمعيار ايزو ١٤٠٠١ (ISO 14001). وأوصوا بأن تركز التدابير الهادفة إلى تسهيل تنفيذ نظم الإدارة البيئية في البلدان النامية على ما يلي: (أ) تنمية الوعي لدى ذوي المصالح المعنيين؛ (ب) تعيين مصادر المعلومات ونشرها؛ (ج) إنشاء البنى التحتية وتدريب مراقبي الحسابات والمستشارين؛ (د) الوصول إلى التكنولوجيا السليمة بيئيا ونقلها؛ (هـ) المساعدة على استحداث وتنفيذ التشريعات ذات الصلة؛ (و) دعم الاشتراك في المحافل ذات العلاقة بالموضوع وتقاسم الخبرات المتصلة بتنفيذ نظم الإدارة البيئية. وبيّن الخبراء أيضا الحاجة لتقديم مساعدة مالية وتقنية خاصة لأقل البلدان نموا في تنفيذ المعيار ايزو ١٤٠٠١ (ISO 14001) على الصعيد الوطني.

١٠- وأوصى الخبراء بإجراء تحليلات استقرائية داخل محافل منها الأونكتاد تتناول الآثار التجارية المترتبة على معيار ايزو ١٤٠٠١ (ISO 14000) فضلا عن قضايا التنفيذ الوطنية الممكن أن يكون لها تأثير على التجارة الدولية.